التاريخ: 2024/2/6

الرقم المرجعي: 2024/67

إلى: الأمين العام للأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الامن ، وأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمفوضية السامية لحقوق الانسان ، ومجلس حقوق الانسان ، ورئيسة لجنة تقصي الحقائق الأممية، محكمة العدل الدولية ، والمدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية، والمقرر الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة ، والاتحاد الأوربي ، والاتحاد البرلماني الدولي ، والبرلمان الأوربي ، والبرلمان العربي ، والاتحاد الافريقي، واتحاد دول أمريكيا اللاتينية، الاتحاد الروسي، مجموعة 77 والصين ، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي ، الي المنظمات الدولية واحرار العالم .

تحية واحتراماً وبعد،

الموضوع: مذكرة إحاطة لوضعكم في صورة مجمل جرائم العدوان الإسرائيلي والإبادة الجماعية في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة

تهديكم الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد" عاطر تحياتها وتثمن عاليا جهودكم المبذولة في سبيل ضمان تمتع بني البشر بحياة كريمة أينما وجدو حول العالم، لتطبيق واقعي وحقيقي لمواثيق واحكام حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي الإنساني التي ضربت بها دولة الاحتلال الإسرائيلي عرض الحائط وحولتها الى حبر على ورق في هجومها الحربي المستمر على المدنيين والاعيان المدنية في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث ارتكبت قواتها الحربية ولاتزال اخطر الجرائم والفظائع الإنسانية من جرائم الإبادة وجرائم الحرب والعدوان وجرائم ضد الإنسانية منتهكة كل قواعد القانون الدولي الإنساني وكافة الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الانسان .

ويتطلع المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وفلسطين لجهود من المجتمع الدولي وكافة المنظمات الدولية نحو ردع القوات الحربية الإسرائيلية عن جرائمها ووقف العدوان والجرائم والانتهاكات الموجهة بحقهم، على نحو يضمن انصاف الضحايا ومساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، ويضمن تدفق المساعدات الإنسانية واجلاء الجرحى وإعادة الاعمار وعدم السماح لتكرار ما يتعرضوا له من انتهاكات عبر حماية حقوق الشعب الفلسطيني في انهاء الاحتلال وتقرير المصير ، فالأمل معقود عليكم، من اجل زيادة ايمان الضحايا الفلسطينيين والبشرية بالقانون الدولي وخاصة القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني بما يعزز التصدي لازدواجية المعايير وانتقائية انفاذ القانون الدولي ويوقف شريعة الغاب .

السيدات والسادة،

اسمحوا لنا، ومن خلال هذه الاحاطة ان نضعكم بصورة جرائم الإبادة وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وباقي الانتهاكات التي تعرض لها قطاع غزة ولازال جراء عدوان دولة الاحتلال الإسرائيلية وحربها المتواصلة وغير المشروعة على سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقد شنت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وما تزال عدواناً برياً وبحرياً وجوياً غاشما على قطاع غزة، بتاريخ: 7 اكتوبر 2023، والمتواصل للشهر الخامس وحتى الآن، حيث أسفر هذا العدوان عن حصيلة صادمة من الضحايا والدمار الهائل غير المسبوق، وطبقا لإحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد تسبب العدوان في استشهاد أكثر من 23 ألف شهيداً، من بينهم أكثر من 13000 طفل، و9000 سيدة، و2000 مسن، و346 من الاطقم الطبية والمسعفين، 152من موظفي وكالة الغوث الدولية، و122 صحفي، 46 من العاملين في الدفاع المدني.

فيما اصيب أكثر من 67 ألف مواطنا، بجراح مختلفة،75% منهم اطفال ونساء، فيما لايزال قرابة 8 الاف مفقود تحت ركام المنازل التي قصفت وتحولت الي مقابر لسكانها، واعتقال قرابة 4000 شخص، لا توجد أي معلومات حولهم وحول ظروف وأماكن احتجازهم ما يرقي لجرائم الاختفاء القسري.

كما وتسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي الى نزوح قرابة (2مليون) مواطن بشكل قسري عن بيوتهم جراء القصف العشوائي وتدمير المنازل والاحياء السكنية فوق رؤوس سكانها، عدا عن التدمير الممنهج لكل مقومات الحياة الإنسانية والمنشآت المدنية في مختلف مناطق قطاع غزة وخاصة محافظات شمال غزة وغزة وخانيونس.

ولغاية الآن أسفر العدوان عن تدمير وتضرر قرابة 80% من مباني ومساكن ومنشآت قطاع غزة وما تم تقديره من الجهات الحكومية والدولية يشير إلى تدمير وتضرر 360 الف وحدة سكنية بشكل كلي وجزئي، وتدمير 134 مقر حكومي، و376 مدرسة وجامعة ، و320 مسجد، 3 كنائس،و17مخبز ،13 بئر وخزان ومحطة مياه ، 30 مستشفى ، و53 مركز صحي ، وتدمير وتضرر 121سيارة اسعاف، عدا عن تجريف 40% الأراضي الزراعية، وتدمير الالاف من المحلات التجارية والمنشاءات الاقتصادية والمؤسسات الأهلية والنقابات المهنية والعيادات ومكاتب المحامين والصحفيين والمركبات المدنية وقوارب الصيادين.

وقد تمثلت ابشع اشكال الجرائم في ارتكاب اكثر من 2400 مجزرة جماعية بحق العائلات التي تم قصف منازلهم فوق رؤوس سكانها وبدون سابق انذار ما ادي الي إبادة جماعية لعائلات بأكملها، عدا عن قصف المستشفيات وقتل الجرحى والمرضي داخلها كما حدث في المستشفى الاهلي، ومستشفى القدس، والرنتيسي للأطفال، ومستشفى الشفاء، ومستشفى الاندونيسي ومستشفى العودة وغيرها، حيث تم أخرج 30 مستشفى عن الخدمة، عدا عن استهداف النازحين في مركز الايواء بمدارس وكالة الغوث الدولية ما اوقع العشرات من الشهداء والمئات من الجرحى، وتدمير وحرق معظم مراكز الايواء في محافظة شمال غزة بهدف دفع السكان للنزوح القسري ، إضافة الي ارتكاب جنود الاحتلال لعلميات قتل ميداني تكشفت اثر الانسحاب البري من بعض مناطق شمال غزة .

وقد ارتكبت دوله الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الحالي وبصورة مباشرة وممنهجة ومعلنة وامام مري ومسمع العالم باسره ، جرائم إبادة جماعية وعمليات تطهير عرقي ، وجرائم حرب بشعة وجرائم ضد الإنسانية، وحدث يحدث هذا كله في ظل عجز دولي فاضح، ودعم امريكي وتؤطؤ اوروبي من الدول ذات الخلفية الاستعمارية منح دولة الاحتلال الضوء الأخضر لارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وتشديد الحصار وتصعيد العمليات الحربية والقصف الوحشي في قطاع غزة، في الوقت الذي يُحرم فيه سكان القطاع من الكهرباء والمياه والغذاء والدواء الوقود لتشغيل المولدات في المستشفيات ومحطات المياه عدا عن تعطل وتوقف الاتصالات في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان، وقد تفاقمت المعاناة والأزمة الإنسانية بشكل كارثي حيث يعيش 2 مليون وثلاثمائة ألف مواطن في أجواء القتل والترويع والإرهاب المتواصل والتجويع والتعطيش الذي يهدف إلي اهلاك جماعي لسكان القطاع في استكمال لفصول جريمة الإبادة الجماعية.

وفقا لإفادات الجهات الحكومية والدولية استخدمت دولة الاحتلال مختلف أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة المحرمة دوليا من خلال القصف الجوي الواسع النطاق باستخدام الطائرات الحربية والدبابات والبوارج الحربية ما تسبب في تدمير والاضرار ب 80% من منازل والمنشئات المدنية في أنحاء قطاع غزة كافة، ومناطقه المأهولة بالسكان المدنيين، بشكل أظهر استخفاف القوات الإسرائيلية الصارخ بقوانين الحرب وقواعد القانون الدولي الإنساني ، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والتي تعد الإطار القانوني الأساسي لمعايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية في الأراضي المحتلة، والتي تؤكد كذلك على أنّ "دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو

الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب عليها أن تراعي إلى أقصى حد حياة السكان المدنيين ومصالحهم وحماية ممتلكاتهم، وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي".

فالعدوان الإسرائيلي على القطاع يعد عملاً عسكرياً غير مشروع، لانتهاكه الصريح والواضح لميثاق الأمم المتحدة ، عدا عن اقترف قوات الاحتلال خلال حربها العدوانية جرائم الإبادة وجرائم حرب وانتهاكات ومخالفات جسمية لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، كاتفاق ملزم وواجب التطبيق والاحترام من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن مجموع الصكوك والمواثيق الدولية الناظمة لأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني الأخرى، كلوائح لاهاي، ومنها اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية للعام 1907، وبروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة للعام 1977، والعرف القانوني الدولي، وفقه القانون الدولي، وقضاء المحاكم، ويؤيد تلك النصوص القانونية سابقة الذكر، كثير من الآراء والفتاوى القانونية التي كان آخرها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي والصادرة بشأن الجدار بتاريخ 2004/7/9، والتي أكدت على انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك حكم محكمة الجنائية الدولية الذي أكد انطباق ميثاق روما المؤسس للمحكمة علي الاراضي الفلسطينية المحتلة حيث تخضع الأراضي المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية) بما فيها مدينة القدس الشرقية لاحتلال عسكري متواصل من قبل إسرائيل منذ العام 1967.

فإسرائيل تعد قوة احتلال، عليها التزامات ومسؤوليات قانونية وإنسانية تجاه السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها قطاع غزة حتى بعد الإخلاء الإسرائيلي أحادي الجانب في العام 2005، والذي احتفظت إسرائيل لنفسها فيه بصلاحيات أمنية واسعة، بشكل يؤثر مباشرة على حياة السكان المدنيين، مع ابقاء السيطرة الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية على الإقليم الجوي والبحري والبري لقطاع غزة، والسيطرة الكاملة على معابره الحدودية ، إضافة إلى إدارة سجل السكان وإجراءات لم شمل العائلات، ودخول البضائع إلى غزة أو الخروج منها، والتحكم الكامل بتزويد غزة بالوقود والكهرباء والغاز والمياه ، عدا عن حصارها الكامل للقطاع منذ عام 2007 وشنها هجمات عسكرية علي القطاع اعوام 2008-2009، وعام 2012، وعام 2014، وعام 2018، وعام 2019، عام 2021، عام 2022، وعام 2023 ، وصولا إلي العدوان الواسع وحرب الإبادة الحالية والمستمرة .

وتؤكد تصريحات قادة دول العالم ومسؤولي المنظمات الدولية وتقارير مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وأنها ركزت قصفها واستهدافها للمدنيين غير مكترثة بحياتهم، بل وتعمدت إيقاع القتلى والجرحى في صفوفهم. لاسيما الأطفال والنساء والصحفيين والاطقم الطبية، إضافة الى تعمد قصف وتدمير المنازل والاحياء السكنة والمنشآت المدنية والبنية التحتية، وتهجير المدنيين قسريا، في تحلل تام من كل قواعد القانون الدولي، ما يعبر عن الفهم والتوصيف للحرب التدميرية الشاملة التي تشن على الفلسطينيين في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وظهر ذلك في تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة والمقررة الخاصة للأراضي الفلسطينية والمفوض السامي لحقوق الانسان، والمفوض العام لوكالة الغوث ، وباقي المنظمات التابعة للأمم المتحدة، والرؤساء العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية ، ومنظمة التعاون الإسلامي ، والبرلمان العربي ، وظهر أيضا في تصريحات متكررة لقادة في دول العالم ووزراء الخارجية الذين ادنوا العدوان الإسرائيلي والعقوبات الجماعية وجرائم الإبادة والمجازر المرتكبة بحق المدنيين وما تسبب به من دمار وأوضاع إنسانية كارثية مع التأكيد على رفض التهجير القسري للفلسطينيين ، عدا عن الاحتجاجات العالمية الشعبية والحرك الشعبي المستمر والذي شهدته دول العالم احتجاجا على جرائم دولة الاحتلال في سائر عواصم العالم .

وفي هذا الصدد يمكن أبرز الانتهاكات لأحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات لاهاي وباقي اتفاقيات القانون الدولي الإنساني التي قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاكها بشكل فاضح خلال عدوانها الغاشم، والمخالفات الجسيمة التي تعد جرائم إبادة جماعية[1]، جرائم حرب[2] وجرائم ضد الإنسانية حيث تعمدت قوات الاحتلال استهداف المدنيين والممتلكات المحمية[3]، حيث رافق العدوان الإسرائيلي انتهاكات خطيرة وغير مسبوقة لحقوق الإنسان الفلسطيني، فقد تم استهداف المدنيين والممتلكات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، من خلال استخدم الطيران الحربي الإسرائيلي مختلف القذائف المدمرة لقصف أهداف مدنية ومناطق سكنية، بشكل يخالف كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[4]، حيث استباحت العمليات العسكرية الإسرائيلية دماء المدنيين الفلسطينيين في المنازل والمستشفيات ومدارس وكالة الغوث والمساجد وحتي في خيم النازحين .

فيما فرضت قوات الاحتلال عقوبات جماعية انتقامية على سكان القطاع حيث قطعت إمدادات الكهرباء والمياه ومنعت واعاقت دخول المساعدات الإنسانية والمستلزمات الطبية والإنسانية ما تسبب في تعطيش وتجويع السكان المدنيين ، في مخالفة وانتهاك جسيم للمادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تُحّرم العقوبات الجماعية، والمادة (50) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي 18 تشرين الأول/أكتوبر للعام 1907، التي تنُص على أنه "لا ينبغي إصدار أية عقوبة جماعية، مالية أو غيرها، ضد السكان بسبب أعمال ارتكبها أفراد لا يمكن أن يكون هؤلاء السكان مسؤولين بصفة جماعية"، والمواد (56 و25 و27) التي تنص على حماية الممتلكات العامة ودور العبادة والمستشفيات[5]. وهو ما لم تلتزم به قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي التي ارتكبت عن عمد جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سياق الهجوم والعدوان المنظم ضد الفلسطينيين وخاصة في قطاع غزة ، والذي شمل الي جوار الحصار ، الغارات الجوية والبرية البحرية على القطاع الذي يمتاز بكونه من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية[6].

ونضع بين أياديكم ابراز الوقائع والجرائم المرتكبة في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة كالتالي:

أولا: التصريحات العنصرية تأكيد على نوايا الإبادة الجماعية

جاءت جرائم الإبادة كترجمة فعلية لتصريحات القادة الإسرائيليين العسكريين والسياسيين العنصرية مثل "الحيوانات البشرية"، وجعل غزة مذبح، ومحو قطاع غزة من على وجه الأرض والتي نستعرض بعضها لأغراض اظهر النوايا والقصد الجنائي الواضح وتأكيد على نوايا دولة الاحتلال في ارتكاب جرائم الإبادة والعدوان والامعان في التنكر لقواعد القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الانسان وأظهار حقيقة التطرف وإرهاب الدولة المنظم والعنصرية الإسرائيلية.

بتاريخ 2023/10/8 صرح رئيس وزراء دولة الاحتلال نتنياهو بأن الجيش الإسرائيلي سيستخدم على الفور كل قوته لتدمير قدرات حماس، وأن كل الأماكن التي تنتشر فيها حماس وتختبئ وتعمل فيها، بتلك المدينة الشريرة، سنحولها إلى ركام". وأضاف: "أقول لسكان غزة ارحلوا الآن لأن عملياتنا ستكون بقوة شديدة في كل مكان. وفي هذه الساعة يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بتطهير البلدات الأخيرة من الإرهابيين. إنهم يتنقلون من مجتمع إلى مجتمع، ومن منزل إلى منزل، ويستعيدون سيطرتنا.

فيما تصريحات نائب رئيس الكنيست والتي دعا فيها إلى محو غزة من على وجه الأرض، اما وزير الحرب يواف غالانت والذي صرح خلال جولة تفقدية إلى مقر جيش الاحتلال في الجنوب: "لن يكون هناك كهرباء، أو غذاء، أو وقود، سيتم إغلاق كل شيء. نحن نحارب حيوانات بشرية وسنتعامل معهم وفقا لذلك، فيما اقترح داني أيالون نائب وزير الخارجية السابق في تصريح بأن يذهب سكان غزة إلى صحراء سيناء، وقال إن رئيس الوزراء الإسرائيلي "طلب من الجميع مغادرة المنطقة". وأضاف بان" الفكرة هي أن يغادروا إلى المناطق المفتوحة حيث سنقوم نحن والمجتمع الدولي بإعداد البنية التحتية".

وصرح إسحاق هرتسوغ رئيس إسرائيل بإن جميع سكان غزة "مسؤولون" عن هجوم حماس المفاجئ على إسرائيل. اي خطاب بشأن عدم علم المدنيين أو عدم تورطهم فيه ليس صحيحا على الإطلاق.

وفي إطار العقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل على غزة، تفاخر وزير الطاقة الإسرائيلي يسرائيل كاتس، في منشور على "إكس" "توتير" بانه وقع على أمر يفرض على شركة الكهرباء قطع الكهرباء عن غزة، مؤكدا بان ما كان لن يعود مجددًا".

مع دخول الحرب في غزة يومها الـ 30، اليوم الأحد، أعرب وزير التراث عميحاي إلياهو، المنتمي لحزب يميني متطرف، عن انفتاحه لفكرة إلقاء إسرائيل قنبلة نووية على غزة.

وقد تم رصد العشرات من التصريحات من مسؤولين وأعضاء كنيست وصحفيين وقادة أحزاب ضمن سباق إسرائيلي رسمي عام، على المزيد من التطرف في قتل الشعب الفلسطيني وتهجيره وتدمير غزة ، وهدف هذا الخطاب العنصري إلى تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم في محاولة لتبرير ما يعد أسوأ عملية تطهير عرقي منذ نكبة سنة 1948 وما يمثل إبادة جماعية على يد جيش الاحتلال الحربي الإسرائيلي وباستخدام مختلف الأسلحة وسائل وأدوات القتل بما فيها المحرمة دوليا ما يؤكد توفر النية لتدمير قطاع غزة وتهجير سكانه وابادتهم موجودة لدى أعلى المستويات السياسية في إسرائيل.

ثانيا: تعمد استهداف المدنيين والقتل العمد

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عدوانها قتل وإصابة أكبر عدد من المدنيين الفلسطينيين، فقد استهدفت المنازل الخاصة والمقرات الحكومية والمدارس والجامعات والمنشأت المدنية التي تقع وسط مناطق سكنية مكتظة بالسكان. حيث أوقعت الهجمات التي اتسمت بالقسوة والعشوائية أكثر من 100

ألف من الضحايا ما بين شهيد وجريح ومفقود ولاسيما الأطفال والنساء[7]. حيث قتل في هذه الهجمات أكثر من 23 ألف مواطن 70% منهم أطفال ونساء، فيما أصيب أكثر من 58 ألف جريح 75% منهم أطفال ونساء، وفقا للمصادر الطبية المختصة، تحتاج 8000 حالة منهم للسفر لتلقي العلاج في خارج قطاع غزة بسبب عدم توفر العلاج اللازم لهم في القطاع جراء تدمير وخروج 30 مستشفى في شمال القطاع عن الخدمة واكتظاظ المستشفيات في جنوب القطاع بالمصابين والمرضي، ونقص عدد الأطباء وارهاقهم، وعدم توفر الأجهزة والمستلزمات الطبية جراء محدودية المساعدات الطبية للقطاع.

1- قتل واستهداف الأطفال والنساء

قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت أكثر من 13الاف طفل في قطاع غزة، و84 طفل في الضفة الغربية والقدس واعتقال قرابة 700طفل، و9000 سيدة منذ بدء العدوان الإسرائيلي وحرب الإبادة المتواصلة، فيما اصيب اكثر 27 الف طفل، اكثر من 20 الف سيدة، فيما تعرض 1000 طفل منهم لبتر في أطرافهم، وقرابة 570 سيدة.

فيما لايزال قرابة 3800 طفل 2000 سيدة من اصل 8000 مفقودين تحت ركام منازلهم التي تحولت لمقابر جماعية بعد أن تم تدميرها فوق رؤوس سكانها.

وتعرض قرابة مليون ومائة وألف طفل في غزة ومليون طفلة وسيدة للنزوح القسري مع عائلاتهم التي فقدت بيوتهم، عاشوا ولا زالوا في ظروف كارثية غير إنسانية بسبب الجوع والعطش والأمراض والأوبئة الصحية حيث اشارت منظمة اليونيسف الي ان 340 الف طفل يعانون من سوء التغذية واكثر 460 الف من المواطنين من الجوع الشديد، الأمر الذي يؤكد علي تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الأطفال والنساء بالقتل والإصابة وإخضاعهم لظروف معيشية لا تطاق بهدف أهلاكهم ضمن حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

هذا وتشكل جرائم الاحتلال انتهاكا صارخا لاتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الملحق بها، وقرار مجلس الأمن 1612 القاضي بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وقواعد القانون الدولي الإنساني وخاصة احكام اتفاقية جنيف الرابعة.

و**أدت جرائم الاحتلال الإسرائيلي الي عدا عن** سقوط عشرات القتلى والجرحى من المدنيين وخاصة الأطفال والنساء وتدمير البني التحية والاحياء السكنية ، الى بث الرعب في قلوب سكان قطاع غزة وخاصة الأطفال

الذين يمثلون ما نسبة 52% من تركيبة السكان والذين تعرضوا الي ما يعرف بالصدمة Trauma التي تترك أثاراً واضحة على الصحة النفسية تراوحت أعراضها بين الشعور الدائم بالخوف والهلع، وعدم التركيز، فقدان الإحساس بالأمان والثقة بدور الوالدين كمصدر للحماية، ما ينذر بنتائج وخيمة على مستقبل أطفال قطاع غزة الذين يعانون من سوء التغذية وفقر الدم بسبب الجوع والعطش وتردى الأوضاع المعيشية، والتي تسببت بها جرائم العقوبات الجماعية وقطع الكهرباء والمياه ومحدودية المساعدات الإنسانية ونقص وشح المياه والغذاء والدواء وانهيار منظومه الخدمات الإنسانية جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع ، عدا عن تداعيات سنوات الحصار والإغلاق الطويلة، في انتهاك جسيم لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي شددت قواعدها على ضمان أن يحظى الأطفال، باعتبارهم من الفئات المحمية، برعاية وحماية خاصة وبمعاملة إنسانية تضمن احترام حقهم في الحياة، وحظرت تلك القواعد تعريض الاطفال للعقوبات الجماعية والأعمال الانتقامية، كما تكفل سلامتهم البدنية وكرامتهم الإنسانية، وخصوصاً ما نصت عليه المادة (77) من البروتوكول الإضافي الأول من ضرورة إبلاء الأطفال احتراما خاصاً، وان تكفل الأطراف لهم الحماية والعون والعناية التي يحتاجونها، وفي انتهاك ايضا لاتفاقية حقوق الطفل الهادفة الى تعزيز وحماية حقوق الاطفال.

كما شكل استهداف النساء والأطفال واستهداف المدنيين على نحو واسع النطاق أحد أبرز معالم العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وبدا لافتاً لكل المراقبين تعمد قصف المنازل وتدميرها على رؤوس ساكنيها ما تسبب في زيادة أعداد القتلى في صفوف النساء 30% من الشهداء بالرغم من قلة حركتهم وتنقلهم أثناء العدوان ومحاولتهم ملازمة المسكن. وتنوعت أشكال القتل بين الموت تحت أنقاض منزل مدمر أو داخل مركز إيواء أو خلال محاولات الهروب من المناطق التي تتعرض للقصف للنجاة من موت بدا محققاً.
كما أصيبت قرابة 20 ألف من النساء بجروح تسببت بإعاقات حركية ستلازمهم مدى الحياة، ولا شك في أن كل من كتبت لهن النجاة من موت محقق في العدوان الإسرائيلي سوف يخرجن بجروح غائرة عميقاً في النفس ستلازمهن مدى الحياة، فمنهن من فقدت جنيها جراء الخوف الشديد والضغط النفسي والهروب سيراً على الأقدام لمسافات طويلة، ومنهن من شهدت قتل أطفالها وزوجها. ومن المفارقات الغريبة أن كثير من الأسر قتلت في ملجئها بعد أن نجحت بأعجوبة من الهرب من مناطقهم وأماكن النزوح مرارا الى ما قالت عنه دولة الاحتلال انها مناطق امنه ليطهر لأحقا بان 40% من الشهداء والجرحى قتلوا في جنوب القطاع.

على الرغم من أن اتفاقية جنيف الرابعة قد منحت المدنيين حماية عامة ومنحت النساء والأطفال وكبار السن حماية خاصة، ونصت المادة 17 منها على انه "يعمل أطراف النزاع علي إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضي والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلي هذه المناطق"، وهو الامر الذي لم تحترمه دولة الاحتلال التي تعمدت قصف سيارات الإسعاف حيث دمرت قرابة 120 سيارة اسعاف ما تسبب في سقوط عشرات الشهداء من بين الجرحى والمسعفين ورجال الدفاع المدني .

كما تم منح الأطفال حماية خاصة في أوقات النزاع المسلح، كما جاء في نصوص اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، والتي وقّعت وصادقت عليها إسرائيل.

وخاصة ما جاء في المادة 38، التي تعالج وضع النزاع المسلح، وكان من ضمن نصوصها: 1- تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وان تضمن احترام هذه القواعد. 4- تتخذ الدول الأطراف، وفقاً لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عملياً تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح"[8]، وتشكل الممارسات الإسرائيلية في هذا الإطار مخالفة فاضحة للاتفاقية ولالتزاماتها الدولية.

وتشكل الممارسات الإسرائيلية المتعمدة والممنهجة انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وعلى الأخص قواعد الحماية الخاصة الممنوحة للأطفال والنساء في اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949. ولقرار مجلس الأمن رقم 1325 للعام 2000 قد رسخ مفهوم وخطة عمل دولية واضحة لحماية المرأة أثناء الصراعات المسلحة، وتعزيز مشاركتها في منع نشوبها، وطلب في المادة 9 منه من جميع الأطراف في الصراع المسلح أن تحترم احتراما كاملا القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن، وخاصة باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات المنطبقة على هذه الأطراف بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول للعام 1977، وغيرها من الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى أن تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

2- استهداف الطواقم الطبية وإعاقة أدائها لعملها

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي جل القطاعات التي تقدم الخدمات الصحية في قطاع غزة[9]من مستشفيات ومراكز صحية عامة وخاصة ومراكز رعاية أولية ومراكز الإسعاف والطوارئ، بحيث لحق غالبيتها أضرارًا كاملة أو جزئية. وقتلت في قصفها المدفعي والجوي (326) من الاطقم الطبية و45 من العاملين في الدفاع المدني واصابت المئات منهم بجراح متنوعة[10]. فيما أعاقت قوات الاحتلال الإسرائيلي وبشكل متعمد سيارات الإسعاف والفرق الطبية، ولم تمكنها من القيام بدورها في سرعة الوصول إلى الجرحى والمصابين وعدم تمكينها من انتشال جثث الشهداء واسعاف الجرحى، إضافة إلى تدمير 120 سيارة اسعاف و7 عربات للدفاع المدني الاستيلاء على سيارات الإسعاف والطواقم الطبية أثناء محاولاتها الوصول إلى أماكن الأحداث وتقديم الخدمة الطبية لهم.

مخالفة بذلك ما أكدت عليه اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (16) منها على أن" الجرحى والمرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين، وقدر ما تسمح به المقتضيات العسكرية، يسهل كل طرف من أطراف النزاع الإجراءات التي تتخذ للبحث عن القتلى والجرحى...الخ"، كما أشارت المادة (17) إلى أنه "يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق"، وشددت الاتفاقية في الفقرة الأولى من مادتها (18) على أنه "لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات". كما ورد في المادة (19) "لا يجوز وقف الحماية الواجبة للمستشفيات المدنية إلا إذا استخدمت، خروجًا على واجباتها الإنسانية في القيام بأعمال تضر العدو، غير أنه لا يجوز وقف الحماية عنها إلا بعد توجيه إنذار لها يحدد في جميع الأحوال المناسبة مهلة زمنية معقولة دون أن يلتفت إليه" وأنه "لا يعتبر عملا ًضارًا بالعدو وجود عسكريين جرحى أو مرضى تحت العلاج في هذه المستشفيات، أو وجود أسلحة صغيرة وذخيرة أخذت من هؤلاء العسكريين ولم تسلم بعد إلى الإدارة المختصة".

أما المادة (20) من الاتفاقية نفسها فقد نصت على أنه "يجب احترام وحماية الموظفين المخصصين كلية بصورة منتظمة لتشغيل وإدارة المستشفيات المدنية بمن فيهم الأشخاص المكلفون بالبحث عن الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس وجمعهم ونقلهم ومعالجتهم". وتؤكد المادة (21) على أنه "يجب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس التي تجري في البر

بواسطة قوافل المركبات وقطارات المستشفى أو في البحر بواسطة سفن مخصصة لهذا النقل، وذلك على قدم المساواة مع المستشفيات المشار إليها في المادة 18، وتميز، بترخيص من الدولة، بوضع الشارة المميزة المنصوص عليها في المادة (38) من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في آب/أغسطس 1949".كما تجيز المادة (63) للجمعيات الوطنية كالهلال الأحمر أن تباشر الأنشطة التي تتفق مع مبادئ الصليب الأحمر، حيث تنص المادة على "مع مراعاة التدبير المؤقتة والاستثنائية التي تفرضها الاعتبارات القهرية لأمن دولة الاحتلال:

أ. يجوز للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين المعترف بها، أن تباشر الأنشطة التي تتفق مع مبادئ الصليب الأحمر التي حددتها المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر، ويجب تمكين جمعيات الإغاثة الأخرى من مباشرة أنشطتها الإنسانية في ظروف مماثلة.

ب. لا يجوز لدولة الاحتلال أن تقتضي إجراء أي تغيير في موظفي أو تكوين هذه الجمعيات مما قد يضر بالجهود المذكورة أعلاه".

وعلى الرغم من الحماية الممنوحة للقطاع الصحي، الا ان دولة الاحتلال أظهرت استهتارا بكل المنظومة القانونية والقيم والضمير والأخلاق الإنسانية خلال عدوانها الوحشي وارتكبت جرائم حرب باستهدافها الاطقم الطبية والمسعفين والمستشفيات.

3- استهداف الصحفيين والطواقم الإعلامية

لم يسلم الصحفيون والطواقم الإعلامية من استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها وحربها على قطاع غزة، حيث قتلت قوات الاحتلال 112 من الصحفيين من بيهم 20 صحفية، واصابت 274، واعتقلت 58 صحفي وصحفية هادفة الى إحداث حالة خوف ورعب شديد في محاولة منها لمنع التغطية الإعلامية وتوثيق ما يجري في قطاع غزة من جرائم إبادة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، عدا عن قطع الاتصالات والانترانت ، ومنع دخول الصحفيين الأجانب للقطاع، وتدمير 74 مكتب ومقر تابع للمؤسسات الإعلامية، لمنع نقل الفظائع والجرائم المرتكبة بحق المدنيين والمنشأت المدنية في محاولة لطمس الجرائم واخفاءها.

ودونما أي اعتبار لكل الضمانات القانونية التي كفلها القانون الدولي الإنساني واتفاقيات حقوق الإنسان، حيث أكدت المادة (79) من البروتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف الرابعة للعام 1977 على أن الصحفيين الذين يباشرون مهمات مهنية خطيرة في مناطق النزاعات المسلحة يعدون أشخاصا مدنيين، ويستفيدون من

الحماية المقررة بمقتضى أحكام اتفاقيات جنيف الأربع، ولا يجب بأي حال من الأحوال أن يصبح الصحفيون وأطقمهم، بوصفهم مدنيين، هدفا لهجوم مباشر، ويعتبر الاعتداء على الصحفيين باعتبارهم مدنيين جريمة حرب حسب البروتوكول الإضافي الأول والمادة 8 (2) (ب) (9) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

4. المجازر الجماعية بحق العائلات وقصف مراكز الايواء المحمية

يتمثل النمط الأكثر جسامة وبشعة في جرائم الإبادة الجماعية في ارتكاب المجازر بحق العائلات التي بلغت قرابة 1900 مجزرة جراء تدمير الأبراج والمنازل والاحياء السكنية فوق رؤوس قاطنيها، 65% من ضحايا العدوان جري قتلهم عبر هذه المجازر ولازال قرابة 8000 منهم تحت ركام المنازل والتي تحولت لمقابر جماعية لسكانها وسط نقص المعدات وتدمير سيارات الدفاع المدني والاسعاف ومنع الوقود ما حال دون انتشال معظم جثث الشهداء من تحت الركام.

فقد أفرطت قوات الاحتلال في استخدامها للقوة المسلحة المميتة في أنحاء القطاع كافة، فقد أطلقت عبر الجو والبحر والبر عشرات الصواريخ على المنازل السكنية والمستشفيات والمدارس والمنشآت المدنية والمساجد والكنائس ، ومن الأمثلة على ذلك المجازر بحق العائلات التي فقدت المئات والعشرات من أبنائها، وفيما تمثلت صور القتل الجماعي في تعمد قتل 400 مدنياً خلال استهداف سلطات الاحتلال لمنازل المواطنين دون سابق إنذار في قصف مربع سكني في مخيم جباليا بستة صواريخ يزن الواحد منها اكثر من طن من المتفجرات ، وتكرر الامر مرار في حي الشجاعية ومنطقة الصبرة وحي التفاح ، ومخيم الشاطئ ، ومخيم البريج ، وخانيونس ما ادي الي مقتل واستشهاد الالاف من العائلات التي هدمت الاحياء السكنية والمنازل فوق رؤوس الضحايا الأبرياء الذين لايزال الالاف منهم تحت ركام المنازل .

فيما النمط الاخر من الانتهاكات المروعة تمثل في استهداف وقصف وتدمير مدارس الايواء والمستشفيات وارتكاب مجازر فيها كما حدث في مدرسة الفاخورة وتل الزعتر ومدرسة الفلاح ومدرسة الشاطئ حيث أفادت التقارير بوقوع نحو 222 حدثًا أثرت على مباني الأونروا وعلى الأشخاص الموجودين فيها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر (حيث شهد بعضها أحداثًا متعددة أثرت على نفس المباني)، وتشمل 63 منشأة تابعة للأونروا أُصيبت إصابة مباشرة، بالإضافة إلى 69 منشأة مختلفة من منشآت الأونروا لحقت بها الأضرار عندما أُصيبت أهداف في مناطق قريبة منها. وفي الإجمال، قُتل ما لا يقل عن 319 نازح قسرا كانوا

يلتمسون المأوى في مراكز الايواء التابعة للأونروا وأُصيب ما لا يقل عن 1,135 آخرين فيها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

فيما ادي استهداف وقصف المستشفيات الي ارتكاب عشرات المجازر بحق المرضي والجرحى والنازحين في 30 مستشفى تم تدميرها واخرجها عن الخدمة، كان ابرازها المستشفى المعمداني ومستشفى الشفاء بغزة ومستشفى النصر للأطفال، ومستشفى كمال عدوان ومستشفى القدس، مستسقي العودة والتي ارتكب فيها قوات الاحتلال مجازر مروعة ما أوقع المئات من الشهداء الجرحى، الذين تم دفع معظمهم في مقابر جماعية في دخل بعض المستشفيات التي تحولت الي مقابر جماعية خاصة في شمال غزة.

وعلى الرغم من الحماية القانونية للمدنيين المحميين، إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تقوم باستخدام كافة عتادها الحربي، ووسائلها القتالية من طائرات ومدفعية حربية وأسلحة رشاشة وزوارق حربية في قصف مناطق مدنية بكاملها، وهدمها على رؤوس ساكنيها، وبدون سابق انذار ما رفع من معدل الضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وادي الى اهلاك وابادة أكثر من 1900 عائلة عبر تدمير المنازل فوق رؤوس سكانها ما تسبب في شطب المئات من العائلات من السجل المدني في مجازر بشعة، علاوة على الدمار في ممتلكاتهم المدنية.

كنتيجة للاستخدام المفرط للقوة، وعدم احترام مبدأ التناسبية من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث استخدمت قوّات الاحتلال لدى استهداف القذائف الصاروخية وكافة الأسلحة الحربية ومن بينها استخدام اسلحة محرمة دوليا ، بشكل يعد تجاوزاً صارخاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقيات لاهاي والذي يقضي بعدم جواز استخدام أسلحة أو وسائل للقتال من شأنها أن تسبب خسائر لا مبرر لها، أو معاناة مفرطة، إنّ حقّ أطراف النزاع وأفراد قوّاتها المسلحة في استخدام القوة ووسائل القتال ليس حقا مطلقاً، وإنما يجب التفريق، في جميع الأوقات، بين السكان المدنيين والمقاتلين، ويجب معاملة الأشخاص المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال بإنسانية، ودون أي تمييز.

5. التهجير القسري

شكل النزوح والتهجير القسري خلال الإبادة والعدوان على قطاع غزة أحد أبرز الانتهاكات من حيث مساسه المباشر بأمن واستقرار المدنيين في بيوتهم ومنازلهم، وتأثيره على حياتهم بكافة جوانبها. حيث أضطر مئات الالاف المواطنين الفرار من منازلهم وتركها نظراً لكثافة القصف الجوي والتوغل البري

وقساوته واستهداف كافة القطاعات (منازل ومدارس ومساجد ومؤسسات عامة ودولية وإنسانية) والذي أدى إلى تهجير ونزوح ما يقارب من 2 مليون مواطن من منازلهم، متوجهين إلى مدارس ومقرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ووفقا لرصد وكالة الأمم المتحدة فقد بلغ عدد المواطنين الذين نزحوا من منازلهم إلى مدارس ومراكز إيواء تابعة للأونروا قرابة مليون نصف مواطن.

منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلية قامت طائرات الاحتلال بألقاء المنشورات التي تطالب المواطنين إخلاء منازلهم والمناطق السكنية خاصة في محافظي شمال غزة وغزة، تبعها توالي اومر الاخلاء في كل المناطق الشرقية للقطاع ، وبعد خمسة أيام، أبلغ جيش الاحتلال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في القطاع، أنه يتوجب على جميع الفلسطينيين في شمال وادي غزة أن ينتقلوا إلى جنوبه خلال 24 ساعة، وقد قدرت الأمم المتحدة آنذاك عدد من طالهم أمر الإخلاء القسري بحوالي 1.1 مليون فلسطيني، وأشارت إلى أنه يستحيل تنفيذ ذلك دون "عواقب إنسانية مدمرة"، وأعقب ذلك بعدة ساعات، أن ألقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، منشورات تطالب مواطني مدينة غزة بإخلاء منازلهم والنزوح القسري إلى جنوب وادي غزة، عبر سلوك ممرات حددها الجيش بداعي أنها آمنة ولن تعرض حياتهم للخطر، رغم رصد عشرات الجرائم التي ارتكبها قوات الاحتلال بحق النازحين قسرا ومن قصف وقتل واعتقال وتعذيب وسرقة المتعلقات، وتوالت دعوات الاحتلال للإخلاء على مدار أيام العدوان، واتسعت رقعتها لتشمل كذلك ما وصفتها إسرائيل بالمناطق الآمنة جنوب وادي غزة، وصولاً إلى خان يونس في جنوب قطاع غزة، ورافق اومر النزوح استهداف بالقصف الجوي للمدنيين وارتكاب المجاز بحقهم ، عدا عن تدمير مقومات الحياة في المناطق التي طلب اخلاءها من خلال القصف و عمليات للهجوم البري الإسرائيلي، ما ادي الي نزوح قسري لقرابة 2 مليون قاموا بإخلاء منازلهم الى مراكز الايواء في مدراس وكالة الغوث الدولية ، والي المستشفيات والمساجد ، ومنهم من لجأ إلى منازل الأهل والأقارب التماساً للأمن المفقود، فيما يتواجد الان قرابة مليون ونصف نازح في مدراس ومراكز "الأونروا" طلبا للحماية، كونها ترفع علم الأمم المتحدة، من بينهم 250 الف تقريبا يتوجدون في مدراس وكالة الغوث في محافظة شمال غزة ومدينة غزة ، لا يتمتعون باي خدمات اغاثية بعد ان اخلت وكالة الغوث الدولية العاملين منها للجنوب تماشيا مع طلب قوات الاحتلال الإسرائيلي اخلاء شمال غزة الي جنوب القطاع ، ومنذ اليوم 17 للحرب العدوانية لايزال سكان شمال غزة الذين بقوا والبالغ عددهم قرابة نصف مليون مواطن بدون مساعدات او خدمات إنسانية او صحية ، مع توقف عمل المستشفيات وعمل وكالة الغوث الدولية ومنظمة الصليب الأحمر، ما يعني ان يعيش هؤلاء في كارثة إنسانية جراء المجاعة وانتشار الامراض ما قد يؤدي الي اهلاكهم فيما لو استمرت

العقوبات الجماعية وجرائم القتل والتدمير من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ، فيما اشارت إحصائية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، بان عدد النازحين في غزة بنحو 1.9 مليون شخص يشكلون ما نسبته 85% من إجمالي السكان.، مقدرة بان عدد النازحين الذين وصلوا إلى مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، منذ بدء العدوان الإسرائيلي الأخير، بنحو مليون فلسطيني، يعيشون في منطقة مكتظة للغاية في ظل نقص المساعدات وانتشار الامراض والاوبئة وضعف وانهيار الخدمات الإنسانية ، في أعقاب تكثيف الأعمال العسكرية في خان يونس ودير البلح، وأوامر الإخلاء التي أصدرها جيش الاحتلال الإسرائيلي.

ومنذ بدء العدوان وخلاله، ارتفعت وتيرة التصريحات الإسرائيلية حول مخططات تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، فقد دعي رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، الفلسطينيين إلى مغادرة قطاع غزة، وهدد بتحويله إلى خراب، وقال وزير التراث في حكومة الاحتلال عميحاي إلياهو، إنه "يجب تشجيع سكان غزة على الهجرة لبلدان أخرى ضمن إجراءات الانتقام منهم بعد أحداث 7 من أكتوبر". وادعى وزير "الأمن القومي" في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير، أن الترويج لـ "حل" يشجع على هجرة الفلسطينيين في غزة أمر عادل وأخلاقي وإنساني، عدا عن كونه حاجة ملحة لتمهيد الطريق أمام إعادة إقامة مستوطنات على حساب الأراضي الفلسطينية، وطالب وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، هو الآخر، بعودة المستوطنين إلى قطاع غزة بعد انتهاء العدوان، ودعا إلى "تشجيع" فلسطينيي القطاع على الهجرة إلى دول أخرى ليعيشوا حياة "طبيعية بطريقة مناسبة وإنسانية" بالتعاون مع المجتمع الدولي ودول مجاورة.
وبعد أسبوعين من بدء العدوان، كشف النقاب عن وثيقة وصفت بالسرية، تشمل توصية لوزيرة الاستخبارات الإسرائيلية غيلا غملائيل، ترى فيها أن مقترح تهجير أهالي غزة "قسرا" إلى سيناء بعد نهاية الحرب؛ يمثل النتيجة الإيجابية والاستراتيجية طويلة الأمد، كما ورد التصريحات الصحفية نية دولة الاحتلال تعيين توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، وسيطا مع دول غربية لإقناعها باستقبال لاجئين فلسطينيين من قطاع غزة بعد انتهاء الحرب.

فيما أعلنت دول على رأسها مصر والأردن والسعودية وقطر والكويت والإمارات وتركيا وروسيا، ومنظمات وهيئات كالأمم المتحدة والتعاون الإسلامي والجامعة العربية، رفضها لدعوات جيش الاحتلال لتهجير الفلسطينيين القسري من قطاع غزة. ولاحقا انضم للتنديد بدعوات التهجير القسري كلا من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا.

ويعرف التهجير القسري بأنه إبعاد الأشخاص عن أراضيهم بشكل دائم أو مؤقت، دون إرادتهم ودون توفير الحماية القانونية أو غيرها من الوسائل الأخرى لهم، ويكون التهجير القسري عبر الاستهداف المباشر

بالأعمال العسكرية، أو من خلال إخضاع السكان لوسائل الترهيب والتهديد والضغط والاضطهاد، ومنها قطع إمدادات الغذاء والماء والدواء والعلاج وسائر مستلزمات الحياة، ويندرج التهجير القسري ضمن جرائم الحرب والإبادة الجماعية، وفق ما ورد في نظام روما الإنساني للمحكمة الجنائية الدولية، كما ويشكل القتل العمد وأفعال تعمد فرض أحوال معيشية قاسية، "جريمة إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية" متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين،[11]، وهو ما لم تتورع سلطات الاحتلال عن ممارسته بحق المدنيين والمواقع المدنية، والتي لا تشكل أهدافا عسكرية، خلال عدوانها بهدف فرض التهجير.

وبمقارنة التصريحات الإسرائيلية مع الوقائع التي تسبب بها العدوان المستمر على قطاع غزة تظهر بان التهجير القسري يعد أحد اهداف حرب الإبادة الجماعية ، وجزء من مخططات قديمة جديدة لإفراغ الأراضي الفلسطينية المحتلة من سكانها، ولم تقتصر تلك الدعوات على قطاع غزة بل طالت القاء عشرات المنشورات لسكان الضفة الغربية تطالبهم بالهجرة الي الأردن ، الامر الذي يظهر بان التحول في الموقف الإسرائيلي من مسألة تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتعرض لجرائم الاستيطان الاستعماري الزاحف، هو في الأسلوب والمسمى، حيث يتم استبدال التهجير القسري بمفهوم الهجرة الطوعية بهدف الإفلات من المحاسبة بموجب القانون الدولي.

ثالثا: تدمير الممتلكات والمنشآت المدنية

أكدت الحقائق على الأرض أن كافة المنشآت المدنية تعد في دائرة استهداف الطائرات الحربية الإسرائيلية، مما يؤكد النية الإسرائيلية الخالصة في القضاء على كافة مقدرات الشعب الفلسطيني في القطاع، وتدمير بنيته التحتية ومقومات وجوده وممتلكاته العامة، حيث تسبب العدوان الإسرائيلي في تدمير 70% من منازل وممتلكات المواطنين والمنشئات المدنية ، فقد كثفت قوات الاحتلال الحربي من استهداف مباشر ومكثف للطرقات والشوارع الرئيسية في محافظات قطاع غزة كافة، وبشكل خاص في محافظتي غزة وشمالها، ما نجم عنه دمار واسع جدا في البنية التحتية ومنازل وممتلكات المدنيين الفلسطيني ما يؤكد بان الهجمات الحربية الإسرائيلية ذات طابع انتقامي وعشوائي هدفت للاقتصاص للمدنيين وممتلكاتهم وفرض عقاب جماعي يستخدم فيه أسلحة ارتجاجية لا يسمع صوتها وتنفجر وتحدث دمار واسع في المناطق المستهدفة، تشبه لحد بعيد وقوع زلزال، ما قد يشير لتعمد استخدام أسلحة وتقنيات لإحداث تغييرات في عناصر البيئة. فقد تسبب القصف الإسرائيلي في تدمير 80% من منشآت قطاع غزة بشكل

كلي وجزئي، بما يشمل المستشفيات والمدارس والمقررات الحكومية والبلديات والمساجد والكنائس والجامعات والمؤسسات الأهلية والمحلات التجارية والمنشاءات الاقتصادية. والأماكن التاريخية والمرافق الخدمية الحيوية والشوارع والمزارع وشبكات الكهرباء والمياه ومحطات الصرف الصحي، وشبكات الكهرباء والاتصالات، والشوارع ما يؤكد بأن الهدف الإسرائيلي يتمثل في جعل قطاع غزة منطقة مدمرة غير صالحة للحياة، في انتقام جماعي من سكان القطاع ودفعهم لليأس والهجرة القسرية.

ونشير هنا الي أبرز الاحصائيات حول تدمير واستهداف الاعيان المدنية:

1- **استهداف ممتلكات المدنيين:** تم تدمير (70000)وحدة سكنية بشكل كلي، وإلحاق أضرار في أكثر من290000 من الوحدات السكنية بشكل بليغ ومتوسط وجزئي بما يعادل 70% من الوحدات السكنية في القطاع، فضلا عن قصف وتدمير معظم الأبراج السكنية والاحياء العمرانية بما في ذلك الفنادق.
2- **استهداف المستشفيات:** تم تدمير وقصف 150 مستشفى ومركز صحي واخرج 30 مستشفى، و54 مركز صحي عن الخدمة، فيما دمر الاحتلال 121 مركبة اسعاف، لمزيد من المعلومات طالع الملحق رقم (7) حول استهداف المستشفيات.
3- **استهداف المقرات الحكومية:** فقد تم تدمير عبر الاستهداف المباشر لقرابة 134 مقر حكومي ومنشأة عامة تنوعت بين مقرات للوزرات الخدمية ومقرات شرطية ومرافق خدماتية.
4- **استهداف المساجد:** حيث تم تدمير كلي لـ130 مسجد، وتضرر جزئي لـ240 مسجد و3 كنائس، وتدمير عشرات المباني والمرافق الوقفية، بما فيها تجريف 12 مقبرة في انحاء متفرقة من قطاع غزة والتنكيل بجثث الموتى والشهداء وسرقة بعضها.
5- **استهداف الأماكن الثقافية والتاريخية:** حيث دمرت قوات الاحتلال قرابة 200 موقع أثرى ومباني تاريخية. من بينهما تضرر 24 مركز ثقافي بشكل كلي أو جزئي، منها 10 مساجد وكنائس تاريخية، وتضررت 8 دور نشر ومطابع، و3 استوديوهات وشركات إنتاج إعلامي وفنى، إذ تعرضت معظم أجزاء البلدة القديمة لمدينة غزة وفيها 146 بيتًا قديمًا إلى أضرار عديدة إضافة إلى مساجد وكنائس مثل كنيسة القديس برفيريوس العريقة وأسواق ومدارس قديمة وتاريخية، وميناء غزة القديم، كما تحولت العديد من المؤسسات الثقافية لمراكز إيواء للنازحين مثل مركز رشاد الشوا، وجمعية نوى، كما تم قصف بيت السقا الأثري وتدميره داخل حي الشجاعية شرق مدينة غزة، والذي يعتبر من أقدم البيوت، ويعود تاريخ بنائه إلى 400 عام.

6- **استهداف المقرات الإعلامية:** تم تدمير 74 من مقرات المؤسسات الإعلامية، واستشهاد 112 صحفي وإصابة 274 صحفيًا، خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة، عدا عن قطع الكهرباء الاتصالات وخدمات الانترانت ما تسبب في تعطيل قدرة الصحفيين على تغطية انتهاكات الاحتلال في قطاع غزة.

7- **استهداف المنشأت الاقتصادية:** حيث تم تدمير الالاف من المنشأت الصناعية والتجارية، شملت مصانع وبنوك ومحلات تجارية ومخابز ومزارع ومخازن ومكاتب خدمية وشركات ومراكب الصيد ، ما أدي لتوقف قرابة نصف مليون عامل عن أعمالهم في غزة وما تسبب في خسائر مالية كارثية ، عدا عن رفع نسبة الفقر الى 90% ، وخاصة ان اكثر من 70% من العاملين في قطاع غزة يعيشون على نظام المياومة ما يعني انعدام أي إمكانيات لهم لشراء الاحتجاجات الأساسية وخاصة وان معظم سكان القطاع باتوا نازحين ويحتاجون الي شراء المستلزمات الحياتية والصحية .

8- **استهاف المدارس والجامعات:** تم تدمير عدد 346 مؤسسة تعليمية من بينها (65)مدرسة تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، و(17) جامعة ، فيما حرم العدوان الإسرائيلي نحو 608 آلاف طالب وطالبة في قطاع غزة من حقهم بالتعليم المدرسي، وقرابة 90 الف طالب جامعي، وتشير الاحصائيات الي استشهاد اكثر من 4000 طالب وطالبة، من بينهم 438 طالب جامعي و41 من العاملين في الجامعات، فيما أصيب اكثر من 5000 طالب وطالبة ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن خسائر قطاع التعليم جراء الهدم والتدمير تفوق 720 مليون دولار جراء تضرر 70% من المدارس والجامعات.

9- **استهداف السيارات:** حيث تضررت ودمرت اكثر من 5000 الاف من المركبات بشكل كامل وجزئي بسبب قصفها وتعمد تسويتها بالأرض من قبل الطائرات الحربية الدبابات الإسرائيلية المتوغلة.

10- **استهداف شبكات الاتصال والانترانت :** فقد ادي القصف لمقرات شركات الاتصال ومحطات الارسال وللشوارع والاعيان المدنية في دمار كبير لشبكة الاتصالات والإنترنت عدا عن قطع الكهرباء وتدمير الخلايا الشمسية ومنع دخول الوقود اللازم لتشغيل المولدات الخاصة بمحطات الارسال ، مما أدى إلى انقطاع شبكة الهاتف والإنترانت عن مناطق واسعة في القطاع ، وأصبح من الصعب استخدام الهواتف النقالة، حيث لم تعد الشبكة تقوى على تحمل الضغط الكثيف عليها، نتيجة الاتصالات الدائمة للمواطنين خلال ساعات القصف، والاتصال الكثيف على مراكز الإسعاف

والطوارئ، والاستخدام لأغراض إعلامية، وأدى الانقطاع الدائم للكهرباء إلى تعطيل محطات التقوية المنتشرة في المحافظات، مما فاقم ازمة التواصل والأزمة الإنسانية والنفسية في قطاع غزة.

11- **تدمير وتجريف الأراضي الزراعية:** حيث تشير البيانات إلى تضرر 18% من المساحات الزراعية في القطاع وقد كان الضرر المباشر والأكبر في محافظات شمال غزة حيث إن الضرر قد طال 39% من المساحات الزراعية في محافظة شمال غزة و27% في محافظة غزة.

12- **الخسائر الاقتصادية** : يشير تقرير الجهاز المركزي للإحصاء بان الخسائر الاقتصادية اليومية لقطاع غزة تقدر ب 25 مليون دولار يوميا باستثناء الخسائر المباشرة في الممتلكات والأصول ، فيما تقرير البنك الدولي يشير الى تكبد القطاع التجاري تكبد خسائر فاقت 650 مليون دولار، والقطاع الصناعي أكثر 450 مليون دولار، وزادت خسائر القطاع الزراعي عن 420 مليون دولار، في حين وصلت خسائر القطاع الصحي إلى 230 مليون دولار، والتعليم 720 مليون دولار، والكهرباء 120 مليون دولار، ووصلت خسائر الاتصالات والإنترنت إلى 600 مليون دولار، والنقل 480 مليون دولار. وفيما رجحت تقديرات وزارة المالية وتقدير الخبراء بان تصل الخسائر إلى نحو 20 مليار دولار، عدا عن الخسائر الناجمة عن توقف 90% من العمال عن العمل حيث بات معظم سكان غزة يعتمدون على المساعدات الدولية، ويبحثون عما يسد رمقهم بكسرة خبز نظيفة وشربة ماء نقية، في وقت يهدد شبح المجاعة حياة مئات الآلاف من النازحين.

13- **تدمير البنية التحتية للقطاع واستهداف قطاع الخدمات الإنسانية: رافق** العمليات الحربية الإسرائيلية على قطاع غزة، استهداف الممتلكات الحيوية غير الحربية التابعة للسلطات العامة، واستهداف البنية التحتية لقطاع غزة بشكل مباشر وواسع مما أثر على حياة السكان المدنيين وشلّ قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الضرورية، بشكل اطهر تحلل تام من قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والتي تقع ضمن الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية. فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باستهداف آبار المياه وخطوط نقل المياه ومحولات الكهرباء التابعة لمصلحة مياه الساحل ، واستهداف مولد الكهرباء لمحطة الصرف الصحي في منطقة بيت لاهيا، مما سبب شلل في مقدرة مصلحة المياه على تجميع مياه الصرف الصحي من المنطقة المحيطة لهذه المضخة، وبسبب تمركز الجيش الإسرائيلي في منطقة "الزيتون " فإن محطة معالجة الصرف الصحي في مدينة غزة الواقعة في جنوب الشيخ عجلين قد توقفت تماما عن العمل، ولم يعد هناك إمكانية في التخلص من مياه الصرف الصحي وتصريفها إلى البحر، مما ينذر بكارثة إنسانية

وصحية وبيئية بسبب احتمال كسر أحواض التجميع في أي لحظة بشكل يعرض حياة وممتلكات المنطقة المحيطة لخطر فيضان مياه الصرف الصحي.

14- **تدمير معظم آبار المياه في مناطق التوغل البري بشكل كامل وجزئي**، ما ادي الي ان أكثر من 90% من سكان قطاع غزة أصبحوا بدون مياه منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على القطاع، كما تم خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تدمير مرافق حيوية، شملت البلديات ، ومحطة معالجة في جنوب غزة وخطوط المياه والصرف الصحي، مما أدى إلى تعطيل أداء الخدمات بصورتها الطبيعية للمواطنين بحيث انخفض نسبة تغطية احتياجات المواطنين والخدمات التي يتم توفيرها إلى 80%، وذلك لأن المرافق قديمة مثل المحولات والمضخات التي تم تحميلها فوق طاقتها المقررة لها وهي قديمة وتحتاج إلى صيانة معظمها تعطل نهائيا وغير قابل للصيانة.

ومن ناحية أخرى كان من الصعب الوصول إلى أماكن الاجتياح والقصف والأماكن الخطرة فعلياً لأن ذلك كان يعرض حياة الطواقم للخطر، فكان يتم العمل بقدر المستطاع للوصول إلى تلك الأماكن دون تعريض حياة الطواقم للخطر' وعدا عن قطع الكهرباء المتعمد والمعلن من قبل الحكومة الإسرائيلية، فقد استهدف القصف الإسرائيلي شبكات الكهرباء في كافة مناطق قطاع غزة، وقد أدى هذا القصف إلى التدمير الكلي وإزالة الخطوط نهائيا بواسطة (الدبابات والجرافات- بلدوزر-)، والتدمير الجزئي من خلال القصف المتكرر لهذه الشبكة، جدير بالذكر أن تعطيل وتوقف الكهرباء يعطل بشكل مباشر وكلي العديد من القطاعات الأخرى منها: المياه، الصرف الصحي، الخدمات الصحية، والمستشفيات ويوقفها عن العمل.

15- **استهدف القصف الإسرائيلي 7 مقرات للدفاع المدني الفلسطيني**[12]، ما ادي الي تدميرها وتعطيل 9 عربات للدفاع المدني فيما بلغ عدد الشهداء من العاملين في جهاز الدفاع المدني 46 شهيد تم استهدافهم اثناء تأدية مهامهم.

وبالنظر إلى ما تم استهدافه من المؤسسات الحيوية والإنسانية السابقة، وبالرجوع إلى ما أقرته اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات القانون الدولي الإنساني، نجد أن كل ما ينطبق على الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي تنطبق على المؤسسات الحيوية غير الحربية (مؤسسات المياه، شركات الكهرباء، الدفاع المدني) والمؤسسات الإغاثية المحلية أو الدولية، حيث نصت المادة (63) للجمعيات الوطنية كالهلال الأحمر أن تباشر الأنشطة، التي تتفق مع مبادئ الصليب الأحمر، حيث تؤكد على تمكين جمعيات الإغاثة الأخرى من مباشرة أنشطتها الإنسانية في ظروف مماثلة".

وتطبق المبادئ ذاتها على نشاط وموظفي الهيئات الخاصة التي ليس لها طابع عسكري، القائمة من قبل أو التي قد تنشأ لتأمين وسائل المعيشة للسكان المدنيين من خلال دعم خدمات المنفعة العامة الأساسية، وتوزيع مواد الإغاثة وتنظيم عمليات الإنقاذ.

وذلك بالرغم من منح قواعد القانون الدولي الإنساني بعض الممتلكات العامة مركز الممتلكات الخاصة لإضفاء حماية خاصة ومميزة لهذه الممتلكات، حيث نصت المادة 56 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907 على انه "يجب معاملة ممتلكات البلديات وممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية، والمؤسسات الفنية والعلمية، كممتلكات خاصة، حتى عندما تكون ملكاً للدولة. يحظر كل حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي لمثل هذه المؤسسات، والآثار التاريخية والفنية والعلمية، وتتخذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي هذه الأعمال". ويذكر بهذا الخصوص بان قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت بتدمير مبني بلدية غزة التاريخي وتدميره تدميرا كاملا والذي يعود بناءه الى اكثر من اربعمائة عام.

يعتبر من المخالفات الجسيمة تدمير الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلي نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية، كما ورد في المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة، إلا أن الغارات الجوية الإسرائيلية استهدفت الممتلكات العامة والخاصة للشعب الفلسطيني ومقومات وجوده الأساسية وذلك بشكل ممنهج، وتم على سبيل المثال لا الحصر قصف مرافق وزارة الصحة، والمنشآت الاقتصادية، والممتلكات والأعيان المدنية كخط المياه الجوفية الناقل من شمال غزة إلى غزة، وكذلك مقاسم الاتصالات، والمقار الحكومية كمقار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي لا تعد ملكاً للون أو طرف سياسي محدد وإنما ملكاً لكافة أبناء الشعب الفلسطيني، وتقع غالبية المواقع والمقار التي تم قصفها في مناطق مدنية مأهولة بالسكان المدنيين، وقد لحقت أضرار بالغة في عشرات المباني السكنية المجاورة لها، وتدل عمليات القصف على استهتار قوات الاحتلال بحياة المدنيين وسلامتهم، وهو ما ظهر بوضوح بالنظر إلى أعداد الضحايا المدنيين ما بين شهيد وجريح ومفقود.

علماً بأن المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بالضرورة العسكرية تنص على أنه "يحظر علي دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد، أو جماعات، أو بالدولة، أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية، أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير". وهو ما قامت إسرائيل وما زالت تقوم بانتهاكه يومياً دون أدنى استجابة لدعوات وقف العدوان واحترام تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 لحماية المدنيين وقت الحرب.

الأمر الذي يظهر بأن بنك الأهداف للعملية الحربية الإسرائيلية بشكل جلي هو إيقاع القتل بين صفوف المدنيين الفلسطينيين، والاستهداف الحربي المباشر والمخطط له لممتلكاتهم المدنية والممتلكات العامة والاعيان المدنية التي لا غني عنها بما يجعل حياة السكان في مستوى الكارثة الإنسانية، وبما يحقق هدف التهجير القسري والطوعي لسكان القطاع.

رابعا: استخدام اسلحة محرمة

أكدت تصريحات المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي وتقديرات الخبراء والاحصائيات الصادرة عن الجهات الحكومية سقوط اكثر من 46000 صاروخ وقذيفه على قطاع غزة، بما يقارب 70 الف طن من المتفجرات على قطاع غزة من خلال الصواريخ والقذائف التي القتها الطائرات الحربية والمدفعية والبوارج الحربية، بما يعادل اكثر من اربع قنابل ذرية مثل التي أسقطتها الولايات المتحدة على هيروشيما في اليابان ابان الحرب العالمية الثانية.

وأكدت الجهات الحكومية والمقاطع المصورة وشهادات الأطباء وافادات الخبراء عدا عن الافراط في استخدام القوة المميتة والأسلحة الحربية المتنوعة استخدام الاحتلال أسلحة محرمة دوليا ضد المدنيين والأطفال والنساء في قطاع غزة، من بينها القنابل الخارقة للحصون من نوع BLU-113 ، و القنابل الخارقة للحصون من نوعBLU-109 ، و القنابل الخارقة للحصون من نوع(SDBS) ،والقنابل الأمريكية من نوع GBU-28 ، و صواريخ من نوع "هالبر"، و القنابل الموجهة بنظام GPS بهدف تدمير البنية التحتية.، و قنابل الفوسفور الأبيض المحرم دوليا، و القنابل الغبية أو غير الموجهة، و قنابل "جدام – JDAM"الذكية، واضافة الى صواريخ تزن 2 طن واكثر شديدة التدمير زلزالية ومضادة للدروع ما تسبب في دمار واسع في الاعيان المدنية حدث أذى بليغ في المدنيين والأعيان المدنية ، واستخدام صواريخ دخانية تحتوي على غازات سامة مواد كيميائية ، فسكان المناطق المستهدفة بالصواريخ يشتمون روائح لغازات تمتلئ منازل المدنيين، وتسبب بالشعور بحالة من حالات الاختناق، وتهيج في العيون، واضرار بالغة وحروق من الدرجة الرابعة ظهرت على جثامين الضحايا المتفحمة والمقطعة وفي اجساد المصابين التي بترت او تقطعت او حرقت او عانت من نزيف في مختلف أجزاء الجسم ، والاعداد الكبيرة من الشهداء ، عدا عما تسببه هذه الأسلحة من تلوث البيئة ومصادر المياه على مدار سنوات وأجيال قادمة.

كما وتوردت عدد من التقارير الصحفية عن توسيع قوات الاحتلال الاستخدام للقنابل الغبية بنسبة تزيد عن 80%من كميات الذخائر المستخدمة، إضافة الي تأكيد مصادر متعددة عن تزويد الولايات المتحدة

الامريكية لقوات الاحتلال بالسلاح وبشكل يومي وعبر جسر بري وبحري إضافة الي الدعم من قبل بعض الدول الاوربية وخاصة المانيا وبريطانيا التي أعلنت عن مشاركة طائرتها في جمع المعلومات في غزة.

واثناء عمليات التوغل البري كثفت قوات الاحتلال من القصف المدفعي العنيف والعشوائي ، وإطلاق قذائف من البوارج الحربية البحرية بشكل غير متناسب لا يقيم أي وزن للمبادئ والقواعد الدولية المنظمة لحالة النزاعات المسلحة ولاسيما أحكام اتفاقيات لاهاي التي تنظم طرق وأساليب القتال والتي تحظر استخدام الأسلحة المحرمة دوليا وعلميات الاقتصاص من المدنيين، واتفاقيات جنيف التي تحمي المدنيين والاعيان المدنية، كما وتشير المعطيات والاحصائيات الأولية إلى أن الهجمات الحربية الإسرائيلية في قطاع غزة كانت ذات طابع انتقامي وعشوائي ترمي للاقتصاص من المدنيين وممتلكاتهم وفرض عقاب جماعي عليهم، خاصة في ضوء تصريحات مسؤولين إسرائيليين التي تدعو لقتل وتجويع وتهجير سكان قطاع غزة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتراف بعض المسؤولين الإسرائيليين بأن الأهداف العسكرية لم تكن بالدقة المطلوبة وانه قد تم استخدام أسلحة غبية تم اسقاطها بشكل عشوائي على المدن والمساكن الفلسطينية، ما يبرهن على تعمد قتل واستهداف المدنيين الفلسطينيين دونما مراعاه لمبادي التناسب والتمييز عدا عن تدمير ممتلكاتهم ، حيث تم تحويل قطاع غزة لمنطقة مدمرة ومنكوبة لا تصلح للحياة .

خامسا: تدهور الوضع الإنساني في القطاع

من جهة أخرى، أدت الهجمات الحربية الإسرائيلية إلى تدهور الأوضاع الإنسانية المتدهورة أصلاً جراء استمرار الحصار الخانق الممنهج الذي تفرضه على قطاع غزة، وعزله عن العالم الخارجي وامتداده في الضفة الغربية، وخلال العدوان الإسرائيلي أغلقت قوات الاحتلال معابر قطاع غزة بشكل كامل ولاتزال في جريمة عقاب جماعي طال أكثر من مليوني مواطن بقطاع غزة، ومنع واعاق وصول الوقود والإمدادات الإنسانية والطبية الضرورية لإغاثة الضحايا المدنيين ونقل المصابين وعلاجهم، عدا عن حرمان سكان القطاع من إمدادات الغذاء والدواء والوقود الامر الذي فاقم من أزمة مياه الشرب وادي الي تعطل معظم الخدمات الإنسانية جراء انقطاع التيار الكهربائي بشكل كامل.

كما حرم الحصار واغلاق المعابر جهاز الدفاع المدني من الحصول على أي معدات او مساعدات في انقاذ الضحايا تحت الأنقاض او المساعدة في إزالة الركام ومخلفات العدوان ما حول مساكن المواطنين

الي مقابر جماعية، حيث باتت روائح الموت في كل المناطق السكنية والتي باتت تتحلل فيها الجثث والامر الذي قد يسبب كارثة صحية.

وادت العقوبات الجماعية التي فرضتها دولة الاحتلال التي اعانت عنها منذ اليوم الأول من خلال قطع الكهرباء والمياه عن قطاع غزة ، ما حول حياة المدنيين الي مستوي الكارثة الانسانية بسبب غياب القدرة على الحصول على المياه والخدمات المرتبطة بالكهرباء، ولم تكتفي دولة الاحتلال بذلك بل قامت خلال العدوان بتدمير أبار وخزانات ومحطات تحلية المياه بهدف تدمير النظام الإنساني والخدماتي حيث توقفت معظم اعمال البلديات في جمع القمامة وتشغيل ابار المياه ، وفتح الطرق وغيرها من خدمات ، عدا عن التكدس للمواطنين في جنوب قطاع غزة ما ادي الي زيادة الأعباء على البلديات والخدمات في محافظات جنوب القطاع وتسبب في نفاذ وشح البضائع والأدوية ، ولم تسلم البدائل التي لجئ اليها الموطنين من الاستهداف المنظم حيث تم قصف تجمعات المواطنين امام المخابز وامام محطات التحلية للمياه وعلى البحر واثناء جمع الحطب ، ما تسبب في ازمة إنسانية خانقة، ورفع من نسب انعدام الامن الغذائي .

وعانت مراكز الايواء وخاصة مدراس وكالة الغوث الدولية ولاتزال من تكدس اعداد النازحين في المدراس بواقع 5000 –9000 نازح في كل مدرسة يعانون من شح الإغاثة ونقص المياه الصالحة للشرب وقلة مياه النظافة عدا عن غياب الخصوصية للنساء والاسر ونقص الاغطية والفرشات، ما ادي الي انتشار الامراض التنفسية لدي الالاف من الأطفال وامراض الجدري والسحايا والكوليرا وغيرها من امراض، حيث تقدر منظمة الصحة العالمية عدد المصابين 400000 مصاب بالأمراض المعدية، جراء نقص النظافة الشخصية وعدم القدرة على الاستحمام، كما ان قضاء الحاجة في الحمامات بات امر في غاية الصعوبة في ظل ان كل 800 فرد لهم حمام يتناوبون عليه في ظل نقص حاد في مياه النظافة وباقي الاحتياجات الصحية .

واصلت القوات البرية الإسرائيلية عمليات قتل وجرح المدنيين، واقتحام مراكز الايواء التابعة لوكالة الغوث والمستشفيات والتنكيل بالمواطنين واعتقال بعضهم ونقلهم الي أماكن مجهولة، كما حدث مع سكان مشروع بيت لاهيا ومدنية غزة، فيما تواصل القوات البرية بعد ان دمرت شمال غزة، عملياتها البرية في المحافظة الوسطي ومدنية خانيونس لتدمر ما تبقي من مظاهر حضارية وعمران في مدن ومخيمات القطاع، حيث تواصل عملية اصدار أوامر الاخلاء القسري لأجزاء واسعة من المحافظة الوسطي ومدينة خانيونس التي تتعرض لاجتياح بري متواصل ، ودفع النازحين قسرا الي محافظة رفح التي بات يتكدس فيها قرابة مليون ونصف مواطن ، الامر الذي يؤشر من جديد على تخطيط إسرائيلي لإهلاك وتهجير السكان الفلسطينيين

بغزة وصناعة نكبة جديدة، في ظل التصريحات والمخططات الإسرائيلية التي لاتزال قائمة رغم المعارضة الفلسطينية والعربية والدولية لها .

فيما لايزال مئات الآلاف من المواطنين في شمال غزة عرضة لمخاطر الهلاك بالقتل والتهجير القسري المتكرر والجوع جراء توسيع الهجوم البري في مخيم جباليا ومشروع بيت لاهيا والشجاعية وباقي احياء مدينة غزة، وحيث يعيش قرابة 400 الف مواطن مجاعة حقيقة جراء نفاذ المواد الغذائية من الأسواق ومنع الاحتلال دخول المساعدات الإنسانية لشمال القطاع منذ بدء العدوان، وتدمير المحال التجارية ومخازن الأغدية والأسواق والمزارع وآبار المياه وقصف المستشفيات وأخرجها عن الخدمة وتدمير مراكز الايواء واحراقها، والتنكيل بالنازحين قسرا من النساء والأطفال والرجال الذين تم اعتقال الآلاف منهم وتعذيبهم وإعدام بعضهم ميدانيا ، امعانا بمتابعة تنفذي مخططات التهجير القسري والتطهير العرقي بدفع سكان الشمال نحو الجنوب.

يعاني 90%من الأسر في قطاع غزة الذين باتوا نازحين والبالغ عددهم قرابة 2 مليون نسمة وخاصة الأطفال والنساء ، من الأمراض والاوبئة الصحية جراء نقص وشح الأدوية والغذاء ومياه الشرب، وسوء الأحوال الجوية الماطرة والبرد القارس، جراء غرق الخيام ، وعدم توفر الملابس الشتوية والأغطية وسائل التدفئة، ونقص الخيام الصالحة للإيواء وارتفاع أسعار الحطب، فيما الاسر النازحة في شمال غزة تمضي أيامها بدون طعام أو مياه صالحة للشرب في ظل استمرار الحصار والعقوبات الجماعية وفقا لتصريحات منظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي، وتسيس وتقطير المساعدات الإنسانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومنع وصولها الي شمال غزة، وتوقف معظم مراكز الايواء عن تقديم المساعدات الغذائية في جنوب القطاع وفي ظل القصور الواضح في توزيع المساعدات الإنسانية المحدودة التي تدخل القطاع، الامر الذي فاقم معاناة النازحين قسرا .

سادسا: استهدف القطاع الصحي

فاقم من الأوضاع الإنسانية تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها، استهدف المستشفيات والطواقم الطبية العاملة في القطاع، حيث استشهد 326 من الأطباء والاطقم الطبية والمسعفين إضافة الي مقتل واستشهاد 42 من العاملين في الدفاع المدني ، فيما تعرضت 30 مستشفى ، 54 مركز صحي للاستهداف العمدي والخروج من الخدمة ، خلافاً لأدنى مواثيق حقوق الإنسان، كما حدث مع مستشفى المعمداني الأهلي الذي تعرض لقصف مباشر اودي بحياة 500 شخص من النازحين والجرحى والمرضى في

المستشفى، ولاحقا تعرض مستشفى القدس والنصر للأطفال ومستشفى الطب النفسي ومستشفى العيون ومستشفى العودة ومستشفى الشفاء الى طلب الاخلاء القسري الذي قوبل من قبل الاطقم الطبية بالرفض لغياب القدرة على اجلاء المرضي والجرحى والنازحين قابلته سلطات الاحتلال بالقصف لمحيط هذه المستشفيات ما الحق اضرار بالغة في المباني والمعدات الصحية ولاحقا محاصرة هذه المستشفيات بالدبابات وقصفها واقتحامها واخلاء المرضي والاطقم الطبية قسرا فيها ما ادي الى اخرجها من الخدمة ،و تسبب في مقتل عدد من المرضي والجرحى ومن بينهم أطفال و الذين تركوا بدون خدمات صحية او توفير وسائل الحياة، فيما توقف كل الخدمات الصحية في محافظتي شمال غزة ومدنية غزة.

وتسبب في تكدس المرضي والجرحى والنازحين في المستشفيات في جنوب القطاع، مع استمرار سياسية إعاقة إخلاء الجرحى وسفرهم فقد بلغ عدد الجرحى الذين تم سفرهم قرابة 707 جريح ومريض، ما عرض حياة الالاف من الجرحى والمرضي لخطر الموت، فيما باقي مستسقيات القطاع تعرضت للقصف في محيطها ومنع ادحال الوقود والمستلزمات الطبية ونقص الكادر الطبي وارهاقه عدا عن ان نسبة الاشغال لهذه المستشفيات فاق طاقتها الاستيعابية بعشرات الاضعاف، جراء تصاعد عدد الشهداء والجرحى الفلسطينيين في القطاع.

وقد أدت جرائم الاحتلال الإسرائيلي في منع حصول المشافي على إمدادات الأدوية والمستلزمات الطبية، وإمدادات الكهرباء مما قلص قدرة القطاعات الصحية على القيام بدورها تجاه ضحايا العدوان وباقي المرضي والمواطنين، فيما عانت وتعاني باقي المستشفيات التي باتت تعمل بشكل جزئي من الاكتظاظ جراء تدفق الأعداد الكبيرة من الجرحى والمصابين والتي تفوق القدرة الاستيعابية لتلك المشافي نظراً للنقص في الطواقم واللوازم والمعدات الطبية ، وعدم توفر الوقود لتشغيل مولدات المستشفيات ، عدا عن نفاذ الكثير من الأدوية والعلاجات والمستهلكات الطبية، مما جعل مشافي قطاع غزة الباقية في الخدمة عاجزة عن تقديم الخدمات الطبية للمواطنين بالشكل اللائق، سواء المرضى العاديين أو ضحايا العدوان الحالي على قطاع غزة، فيما لايزال اكثر ن 10 الف مريض بالسرطان يعانون من غياب الخدمات الصحية والأدوية بسبب تدمير المستشفى التركي الذي كان يشرف على علاج مرضي السرطان ، إضافة الي ترجع تمتع المواطنين بالحقوق الصحية في قطاع غزة، وتجدر الإشارة هنا الى معاناة الأطفال الخدج والامهات حديثي الولادة ،حيث شهد القطاع خلال العدوان ولادة 20 الف طفل ولدوا في ظروف صحية صعبة وفي ظل معانة الأمهات والأطفال من سوء التغذية ونقص حليب الأطفال والعناية الصحية ، عدا عن معاناة كبار السن والمرضي وخاصة مرضي الكلي والسرطان وأصحاب الامراض المزمنة في ظل نقص الدواء

وتدمير الأجهزة الطبية ونقصها ، ونقص الادوية ومستلزمات العمليات ، واضطرار الأطباء للقيام بعمليات جراحية وبتر الاعضاء دونما تخدير .

كما اثر منع دخول المساعدات الطبية والاغاثية والمعدات اللازمة للقطاع الصحي والدفاع المدني ومنع اجلاء المرضي والجرحى للخارج، في جعل معظم مناطق قطاع غزة، تنعدم فيها الخدمات الصحية والإنسانية بحدودها الدنيا ، وادي منع دخول الأطباء والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية الي قطاع غزة واستمرار منع دخول الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء ومولدات المستشفيات ، ما اثر سلبا على حالة الجرحى والمرضي ومجمل الخدمات الصحية والإنسانية لسكان القطاع ، وساهم في معاناة مضاعفة لأكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة الذين يعيشون داخل سجن كبير، يتعرض فيه للموت الجماعي البطيء والمتعمد .

ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، تزاول 15 مستشفى من أصل 36 مستشفى في غزة عملها جزئيًا، منها تسعة في الجنوب وستة في الشمال وهي بالمناسبة عبارة عن مستشفيات صغيرة الحجم ومحدودة الامكانيات، وتتعرض ثلاث منها في دير البلح وخانيونس – وهي مستشفيات الأقصى وناصر وغزة الأوروبي – لخطر إغلاقها بسبب إصدار أوامر الإخلاء في المناطق التي تجاورها واستمرار سير الأعمال القتالية على مقربة منها.

وما زالت المستشفيات العاملة تقدم خدمات رعاية الأمومة والإسعاف والطوارئ. ومع ذلك، تواجه هذه المستشفيات تحديات من قبيل نقص الكوادر الطبية، بمن فيهم الجراحون المتخصصون وجراحو الأعصاب والطواقم العاملة في وحدات العناية المركزة، فضلًا عن نقص الإمدادات الطبية. وهذه المستشفيات في حاجة ماسة إلى الوقود والمواد الغذائية ومياه الشرب. وتؤدي المستشفيات التسعة العاملة في الجنوب عملها جزئيًا وتعمل بثلاثة أضعاف طاقتها الاستيعابية، في الوقت الذي تواجه فيه نقصًا حادًا في اللوازم الأساسية وإمدادات الوقود. ووفقًا لوزارة الصحة في غزة، تصل معدلات الإشغال إلى 206 بالمائة في أقسام المرضى المقيمين و250 بالمائة في وحدات العناية المركزة . فيما صرحت وزارة الصحة بأن 707 مصابين و438 مريضًا آخرين تمكنوا من المرور عبر معبر رفح للحصول على العلاج في الخارج. ولا يزال 6,200 شخص آخرين في انتظار تحويلهم للعلاج في الخارج، في حين يواجه 10,000 مريض بالسرطان خطر الموت بسبب عدم تمكنهم من الحصول على العلاج في الخارج وإغلاق مستشفى الصداقة التركي.

وادي العدوان الي تغيب أي معايير إنسانية للحفاظ على صحة النساء الحوامل اللواتي فقدن القدرة على المتابعة الصحية لهم ولأطفالهم الرضع ، وفيما باقي النساء تعاني من غياب القدرة على الحفاظ على النظافة الشخصية اثناء الدورة الشهرية ، بسبب نقص المياه ، وعمليات الانتظار التي تمتد لساعات لدخول المراحيض في المدارس التي تغيب فيها معايير النظافة ، عدا عن عدم توفر المستلزمات الصحية للنساء، ونقص وشح الادوية والاغطية والفراش واحتياجات الحياة المختلفة ، بسبب استمرار نقص المساعدات جراء العقوبات الجماعية المفروضة على قطاع غزة. والتي ترقي لمستوي جريمة ضد الانسانية تخالف كل المواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وأن ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي يشكل جرائم دولية وانتهاكات فاضحة لمبادي واحكام اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات لاهاي وميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية ويعد جرائم حرب وجرائم إبادة وجرائم ضد الانسانية بامتياز.

سابعا: جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس

إلى جانب الجرائم الإسرائيلية الوحشية المرتكبة بحق المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة، كانت آلة القتل والقمع الإسرائيلي توجه للمدنيين والمتظاهرين السلميين في القدس ومدن وقري الضفة الغربية، مع تصعيد واضح ومخطط له لعمليات القتل الميداني التي تدلل على حالة مفزعة من انتهاك الحق في الحياة ، فقد أدت عمليات قوات الاحتلال في الضفة الغربية واقتحام المدن والمخيمات الفلسطينية والافراط في استخدام القوة الي مقتل واستشهاد 387 فلسطيني من بينهم 89 طفل ليرتفع عدد الفلسطينيين الشهداء منذ بداية عام 2023 حتي نهاية العام الي 524 مواطن ، فيما أصيب 3800 مواطن بجراح مختلفة ، فيما تم رصد 5700 حالة اعتقال تعسفي، ليرتفع عدد الاسري في سجون الاحتلال الي قرابة 12 الف اسير دون حساب اعداد المعتقلين من قطاع غزة المقدر عددهم قرابة 4000 اسير واسيرة ، الذين لا توجد معلومات حولهم وحول طروف وأماكن احتجازهم ، ومنذ بدء العدوان على قطاع غزة صعدت مصلحة السجون الإسرائيلية وبناء على تعليمات وزير الامن القومي الإرهابي بن غفير من عمليات التعذيب التنكيل في الاسري في سجون الاحتلال الإسرائيلي ، إضافة إلي مواصلة اعتداءات المستوطنين على مواطني مدينة القدس وسائر انحاء الضفة الغربية وبحماية جيش الاحتلال، وتصعيد عمليات توسيع الاستيطان الاستعماري ومصادرة أراضي المواطنين وهدم المنازل وانتهاك حرمة لاماكن الدينية المسيحية والإسلامية وخاصة تصاعد جرائم اقتحام باحات المسجد الأقصى من قبل المستوطنين المتطرفين والاعتداء على المصليين واعتقال المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى ومنع دخول المصلين ما دون سن 50 عام لإداء الصلاة في المسجد الأقصى.

السيدات والسادة..

إن مثل هذه الجرائم الدولية والاعتداءات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين و استخدام الأسلحة المحرمة دوليا لتنفيذ جرائم القتل بحق المدنيين وإلحاق الإصابات وتدمير البنى التحتية والحاق الاضرار على كافة القطاعات لهو انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وخاصة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ، وللقانون الدولي الإنساني وميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية ، واتفاقيات لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، والتي كفلت حماية أرواح وممتلكات المدنيين وقت الحرب، كما وتعد الجرائم التي تنفذها قوات الاحتلال في إطار الأعمال الانتقامية والعقاب الجماعي للفلسطينيين انتهاكاً للمادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة

وإننا واذ نرسل لكم هذه الاحاطة فأننا ندعو سيادتكم لسرعة التدخل والفوري والعاجل لفتح تحقيق في جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين والاعيان المدنية وبشأن استخدام قوات الاحتلال الحربي أسلحة محرمة دوليا بما يحقق محاسبة لقادة الاحتلال ومعاقبتهم، كما نحثكم لاتخاذ الاجراءات والتدابير العملية التي تفضي الى احترام وضمان احترام مبادئ واحكام القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان والقضاء والعرف الدولي والعمل على انهاء الاحتلال، وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين واحقاق الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني

نأمل منكم سرعة التدخل الفوري، فكل ساعة يتم انتهاك القوانين الدولية وزيادة عدد الضحايا الأطفال والنساء من المدنيين، وان مساهمتكم وتدخلكم يضمن حماية حقوق الانسان وحماية حياة المدنيين وحقوقهم اسوة بسائر الشعوب.

انتهى

المحامي د. صلاح عبد العاطي

رئيس الهيئة